

حقوق الزوجة في قانون الزواج بليبيا وإندونيسيا من منظور الفقه

Hammis Syafaq

UIN Sunan Ampel, Surabaya, Indonesia
hammissyafaq@uinsby.ac.id

Amera J Masoud

Mahkamah Idariyyah, Libya
am1929amera@gmail.com

Abstract:

When marriage occurs, a woman has her rights as a wife. To give effect to these rights, marriage laws in Libya and Indonesia regulate the rights of wives. This article discusses the rights of wives in marriage law in Libya and Indonesia from the perspective of Islamic law. This research is normative legal research. Primary legal data comes from marriage laws in Libya and Indonesia, while secondary legal data is obtained from books and newspaper articles. The data is analyzed descriptively. This study concluded that the rights of women in marriage in Libya are contained in Marriage Law No. 10 of 1984, article 17, which states that wives have the right to earn a living, have full rights to manage their property, and prohibit husbands from hurting their wives. The rights of wives to marry in Indonesia are enshrined in Law No. 1 of 1974 concerning Marriage in Article 34: "The husband is obliged to protect his wife and fulfill all marital life needs by his ability. In addition, article 20 of the Compilation of Islamic Law stipulates the wife's right to bread, the guidance of the husband, and the right to education. Thus, marriage laws in Libya and Indonesia give wives equal rights concerning bread. Libyan law more explicitly states that a wife has full rights to manage her property and prohibits husbands from hurting their wives. While this is not expressly mentioned in Indonesian marriage law, in others, it is explained that husband and wife must love and respect each other. If Indonesian marriage law states that the husband must guide his wife and provide her with learning opportunities, Libyan marriage law does not specify this. The rights of wives in marriage law in Libya and Indonesia are under the concept of Islamic law because these rights are based on the sources of law, namely the Qur'an and Hadith.

Keywords: wife's rights, Libyan law, Indonesian law, Islamic law.

المخلص: عندما يحدث الزواج ، يكون للمرأة حقوقها كزوجة. ولإعمال هذه الحقوق، تنظم قوانين الزواج في ليبيا وإندونيسيا حقوق الزوجة. يناقش هذا المقال حقوق الزوجة في قانوني الزواج بليبيا وإندونيسيا من منظور الفقه الاسلامي. هذا البحث هو بحث قانوني معياري. تأتي البيانات القانونية الأولية من قوانين الزواج في ليبيا وإندونيسيا، بينما يتم الحصول على البيانات القانونية الثانوية من

الكتب والمقالات الصحفية. يتم تحليل البيانات بطريقة وصفية. خلصت هذه الدراسة إلى أن حقوق المرأة في الزواج في ليبيا واردة في قانون الزواج رقم 10 لعام 1984 المادة 17 التي تنص على أن للزوجة الحق في كسب العيش، ولها الحقوق الكاملة في إدارة أموالها ويحظر على الزوج إيذاء زوجته. حقوق المرأة في الزواج بإندونيسيا منصوص عليها في القانون رقم 1 لعام 1974 بشأن الزواج في المادة 34 "الأزواج ملزمون بحماية زوجاتهم وتوفير جميع مستلزمات الحياة الزوجية وفقا لقدراتهم." وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 20 من مجموعة الشريعة الإسلامية على أن حقوق الزوجة هي الحصول على النفقة وتوجيه الزوج والدراسة. وبناء على ذلك، تمنح قوانين الزواج في ليبيا وإندونيسيا حقوقا متساوية للزوجات فيما يتعلق بالنفقة. ينص القانون الليبي بشكل أكثر صراحة على أن للزوجة حقوقا كاملة في إدارة ممتلكاتها ويحظر على الأزواج إيذاء زوجاتهم. بينما في قانون الزواج في إندونيسيا، لا يذكر هذا صراحة ولكن في آخر يتم شرح أن الزوج والزوجة يجب أن يحبا ويعتزا ببعضهما البعض. إذا كان قانون الزواج في إندونيسيا ينص على أن الزوج ملزم بتوجيه زوجته ومنحها فرص التعلم، فإن قانون الزواج الليبي لا يحدد ذلك. حقوق الزوجة في قانوني الزواج بليبيا وإندونيسيا مطابقة بالفقه الإسلامي لأنها منصوصة في القرآن والحديث.

الكلمات الأساسية: حقوق الزوجة، القانون الليبي، القانون الإندونيسي، بالفقه الإسلامي.

المقدمة

الإسلام يشجع على الزواج. يهدف الزواج لطاعة أمر الله وتوجيه الرغبات الجنسية، ومواصلة النسل، وتحقيق السعادة في الحياة.¹ الغرض من الزواج هو خلق أسرة متناغمة هي سكونية ومودة ورحمة. سيتحقق هذا الهدف إذا قام الزوج والزوجة بحقوقهما والتزاماتهما بشكل صحيح.² إن الحقوق والواجبات في الزواج لها علاقة وثيقة جدا، حيث للحصول على الحقوق يجب على الزوج أو الزوجة القيام بالتزامات أولا، وإلا إذا كان الزوج أو الزوجة لا يفي بالتزاماته، فلا يحق له الحصول على حقوقه.³

يجب أن يكون كل من الزوج والزوجة قادرين على الاعتراف بما هو حق الزوج وما هو حق الزوجة، فضلا عن ما هو واجب الزوج أو الزوجة. حق الزوجة هو واجب الزوج في الوفاء به، والعكس هو حق الزوج هو التزام الزوجة بالوفاء به. وهكذا فإن وجود حقوق وواجبات الزوج والزوجة يظهر الرابطة بين الزوج والزوجة، حيث يلتزم كل من الزوج والزوجة بتلبية بعضهما البعض في مختلف الاحتياجات في منزلهم.⁴ يوضح القرآن الكريم أن الرجال والنساء لا يفعلون ذلك متميز، كلاهما يتحمل مسؤوليات خيرية ومكافآت، هناك توازن (المعاملة بالمثل) بين حقوق والتزامات الزوج والزوجة.⁵

عندما يحدث الزواج، يكون للمرأة حقوقها كزوجة. ولإعمال هذه الحقوق، تنظم قوانين الزواج في ليبيا وإندونيسيا حقوق الزوجة. منذ بداية القرن العشرين، لم يتوقف المشرعون في الدول العالم الإسلامي مثل ليبيا وإندونيسيا عن إجراء تغييرات في قوانين الأحوال الشخصية لمواكبة التطورات في العلاقات الاجتماعية وتوسيع حقوق المرأة والسعي لتحقيق توازن عادل بين الرجل والمرأة في العلاقات الأسرية. يهدف كل تغيير في القوانين إلى تحقيق العدالة للمرأة والقضاء على

¹ Muhammad Ngizzul Muttaqin and Nur Fadhillah, "Hak Ijbar Wali Tinjauan Maqashid Syari'ah Dan Antropologi Hukum Islam," *Journal de Jure* 12, no. 1 (2020): 103.

² Abd. Basit Misbachul Fitri, "Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam Islam Dan Hukum Perkawinan Di Indonesia," *Uratuna: Jurnal Hukum Keluarga Islam* 3, no. 1 (2019): 39, <https://doi.org/10.29062/uratum.v3i1.154>.

³ Syaidun Syaidun, "Tinjauan Hukum Islam Terhadap Nafkah Keluarga Dari Istri Yang Bekerja," *Al-Mabsut: Jurnal Studi Islam Dan Sosial* 13, no. 1 (2019): 90, <http://www.ejournal.iaingawi.ac.id/index.php/almabsut/article/view/339>.

⁴ Agustinar & Dessy Asnita, Fika Andriana, "Istri Bergaji: Analisis Peran Wanita Bekerja Dalam Meningkatkan Ekonomi Keluarga," *Al-Qadha: Jurnal Hukum Islam Dan Perundang-Undangan* 8, no. 1 (2021): 15, <https://doi.org/10.32505/qadha.v8i1.2800>.

⁵ Nur Lailatul Musyafa'ah, "Studi Hukum Perkawinan Islam Di Indonesia Perspektif Gender," *AL-HUKAMA'* 4, no. 2 (2014): 413.

بعض الظلمات التي تعاني منها أو الارتباك المتعمد بين القرارات القانونية الرسمية وآراء القضاء في المسائل الاجتماعية المتغيرة.⁶

منذ الاحتلال الإيطالي، قضت المحاكم الشرعية في ليبيا بالنظر في القضايا وفقاً لأحكام الفقه المالكي، على الرغم من عدم كتابتها في شكل نصوص قانونية. بعد استقلال ليبيا في عام 1951،⁷ صدر قانون نظام القضاء في عام 1954، مما جعل تطبيق مذهب المالكي إلزامياً بموجب المادة 1 من القانون. يلزم القضاة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً للمقولات الأكثر احتمالاً من مذهب الإمام مالك، والتي تنظم أيضاً في قانون إجراءات الشريعة الصادر في عام 1958. يشمل هذا النهج استخدام التعليقات التي تستند إلى أدلة قوية، حتى إذا كان عدد الأشخاص الذين يقدمون هذه التعليقات قليلاً، مع توازنها بتعليقات ضعيفة.

ومع ذلك، حدثت تغييرات في قوانين الأحوال الشخصية في ليبيا منذ ذلك الحين بهدف معالجة الظلمات القائمة ومتابعة التطورات الاجتماعية. المعلومات الأحدث حول التغييرات الأخير. وحين صدور المرسوم بقانون رقم "13" لسنة 1964، نص على تطبيق المشهور من مذهب الإمام مالك، وما جرى به العمل من أحكامه.⁸

بموجب القانون رقم 10 لعام 1984، يمكن للمشرعين الليبيين تحديد القوانين بناء على جميع المذاهب الفقهية. في المادة "72 / ب" تم توضيح أنه يمكن للقضاة تطبيق أنسب مبادئ الشريعة الإسلامية لتحديد القوانين غير المذكورة في النص. لذلك لم تعد المحاكم ملزمة بتحديد القانون بناء على مدرسة الإمام مالك فقط.⁹

⁶ Lilis Hidayati Yuli Astutik and Muhammad Ngizzul Muttaqin, "Positififikasi Hukum Keluarga Di Dunia Muslim Melalui Pembaharuan Hukum Keluarga," *Islamika: Jurnal Ilmu-Ilmu Keislaman* 20, no. 1 (2020): 55-65, <https://doi.org/https://doi.org/10.32939/islamika.v20i01.562>; Roykhatun Nikmah, "Dialektika Status Wanita Dalam Pembaharuan Hukum Keluarga Di Indonesia," *BUANA GENDER: Jurnal Studi Gender Dan Anak* 5, no. 1 (2020): 38-54, <https://doi.org/10.22515/bg.v5i1.3081>.

⁷ Supardi Widodo, Abd Rahim Yunus, and Syamzan Syukur, "Perjuangan Negara-Negara Muslim Untuk Mencapai Kemerdekaan Dari Penjajahan Barat Di Era Modernisasi Abad XX," *Al-Tdabbur: Jurnal Kajian Sosial, Peradaban Dan Agama* 8, no. 2 (2022): 204, <https://doi.org/http://dx.doi.org/10.46339/altadabbur.v8i2.947>.

⁸ Jalal al-Thahir Al-Sanusy, "Musyiklat Al-Jinsiyyah Wa Atsaruhā Fi Dhau Qanun Al-Ahwal Al-Syakhshiyyah Fi Libyā" (UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, 2021), 126, <http://etheses.uin-malang.ac.id/25444/>.

⁹ Jaziyah Syiitir, "Nadhrāh Nisawīyyah Li Dustur Qawanin Al-Akhwal Al-Syakhshiyyah Fi Libyā," *Friedrich Ebert Stiftung* (German, October 2020), <https://mena.fes.de/ar/blog-ar/singleblog-ar/الظلمات-القانونية-في-ليبيا> وفي: نظرة نسوية-لدستورية-قوانين-الأحوال-الشخصية-في-ليبيا. اتجه المشرع الليبي وقد=text:~:نظرة-نسوية-لدستورية-قوانين-الأحوال-الشخصية-في-ليبيا. في عدم وجود نص في القانون

مثل ليبيا ، فإن غالبية الإندونيسيين (87٪) مسلمون. ومع ذلك، إذا كانت في ليبيا أكثر ميلا إلى نموذج المذهب المالكي في الاجتهاد، فإن إندونيسيا أكثر ميلا إلى نموذج المذهب الشافعي. ومع ذلك، فإن هذين البلدين لا ينغلقان نفسيهما عن نموذج المدارس الأخرى. وبالتالي، فإن جوهر المواد التشريعية للبلدين ليس ثابتا فقط على آراء مذهب واحدة.

في قانون الزواج، تتمتع إندونيسيا بتاريخ طويل في تشكيل قوانين الزواج منذ ما قبل الاستقلال في عام 1945. كان القانون رقم 1 لعام 1974 أول قانون يحتوي على مواد زوجية. ومع ذلك ، على الرغم من أنه تم تشكيله ليصبح قانونا ، إلا أنه لم يتم سنه فعليا إلا في الأول من أكتوبر 1975، والذي أصدر بعد ذلك اللائحة التنفيذية (PP) رقم 9 لعام 1975. ثم بعد ذلك بوقت طويل، تم تنظيم وجود قانون الأسرة على الطراز الإندونيسي بشكل متزايد مع نشر مجموعة الشريعة الإسلامية (KHI) في 10 يونيو 1991. إن وجود مجموعة الشريعة الإسلامية ضرورة لوضع حد لعدم اليقين القانوني من قبل القضاة في المحاكم الدينية. أي أنه قبل وجود KHI، تم العثور على العديد من قرارات القضاة في المحكمة الدينية في التعامل مع نفس القضية ولكن كان لها قرارات مختلفة. ويرجع ذلك إلى المراجع القانونية المختلفة حيث يستخدم القضاة عشرات الكتب الفقهية. إن وجود مجموعة الشريعة الإسلامية هو شكل من أشكال التوحيد القانوني، بحيث يتم إصدار نفس القرار للقضاة عند البت في القضايا التي لها نفس القضية.¹⁰

كما تتناول قوانين الزواج في كل من البلدين الليبي والإندونيسي حقوق الزوجات في الزواج. دراسة حقوق الزوجات في القانون هي واحدة من المناقشات التي تلقت انتقادات من مختلف الأطراف، سواء الخبراء الدينيين أو الاجتماعيين أو الجنسانيين. بناء على ذلك، فيناقش هذا المقال حقوق الزوجة في قانوني الزواج بليبيا وإندونيسيا من منظور الفقه الاسلامي.

هذا البحث هو بحث قانوني معياري. تأتي البيانات القانونية الأولية من قوانين الزواج في ليبيا وإندونيسيا، بينما يتم الحصول على البيانات القانونية الثانوية من الكتب والمقالات الصحفية. يتم تحليل البيانات التي تم جمعها وصفيًا.

¹⁰ Ramdan Wagianto and Moh. Sa'i Affan, "Reviewing Hak-Hak Perempuan Dalam Reformasi Hukum Keluarga Islam Di Indonesia Dan Tunisia," *Asy-Syari'ah : Jurnal Hukum Islam* 8, no. 2 (2022): 92–94, <https://doi.org/10.55210/assyariah.v8i2.825>.

حقوق المرأة في قانون الزواج بليبيا

تقع على كلا الزوجين فقد ضمن للمرأة الحق في النفقة والمهر والمسكن وعدم التعرض لأموالها وعدم الاضرار بينها مادياً أو معنوياً وفي المقابل كفل للزوج على زوجته النفقة أيضاً في حالة عسرة والاهتمام براحته واستقراره حسياً ومعنوياً الاشراف على بيت الزوجية وتنظيم شؤونه والمحافظة عليه وحضانة الأولاد والمحافظة عليهم وإرضاعهم إلا إذا كان هناك مانع صحي وعدم إلحاق ضرر به مادياً أو معنوياً وقد تضمن الفصل الخامس من القانون رقم 10 لسنة 1984 في المادتين السابعة عشر في حقوق الزوجة، تجب للزوجة على زوجها حقوق يلزمه الوفاء بها. وهذه الحقوق بعضها حقوق مالية وهي المهر والنفقة وغير مالية وهي العدل والمعاملة بالمعروف. حيث نصت المادة السابعة عشر:

- (أ) النفقة وتوابعها في حدود يسر الزوج واستطاعته طبقاً لأحكام هذا القانون.
 (ب) عدم التعرض لأموالها الخاصة بها ، فلها أن تتصرف فيها كما تشاء.
 (ج) عدم إلحاق ضرر بها ، مادياً كان أو معنوياً.¹¹
 يقول - سبحانه- : "وَلَكُنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ".

وقد ضمنت هذه الحقوق في القانون رقم 10 لسنة 1984 الليبي وتعديلاته، للزوجة حقوق ضمنها لها الإسلام ونصت عليها نصوص القرآن وقد أقرتها السنة ودونها الفقهاء في مذاهبهم وضمنت في النصوص التشريعية. وسوف نتطرق بالشرح لكل هذه الحقوق وما جرى عليه اليات العمل في المحاكم كل ما أمكن ذلك أما الحقوق المالية للزوجة فهي الحق في المهر، والحق في نفقة الزوجية، والحق في مسكن الزوجية وستتطرق لكل منهما بالشرح .
 أولاً - حق الزوجة في المهر:

المهر هو كل ما يبذله الزوج لزوجته من مال أو منفعة مشعر بالرغبة في الزواج يجب شرعاً للزوجة على زوجها بمقتضى عقد الزواج، ويطلق عليه (الصدّاق) في عرف الناس لدلالته على صدق رغبة الزوج في الزواج.

والمهر ورد ذكره في القرآن الكريم، والسنة النبوية الفعلية والقولية، وأجمع فقهاء المسلمين على مشروعية المهر ووجوبه على الزوج ويدفعه لزوجته رمز تقدير وإكرام. " قال تعالى: "وأتوا النساء

¹¹ Hukumah Libya, "Qanun Raqam 10 Li Sanah 1984 Bi Sha'n Al-Ahkam Al-Khassah Bi Al-Zawaj Wa Al-Thalaq Wa Atharihim" (1984), 5, <http://itcadel.gov.ly/wp-content/uploads/2015/12/law10-year1984.pdf>.

صدقاتهن نخلة". وقال الرسول عليه السلام للرجل الذي لا يملك مالا: "التمس ولو خائفاً من حديد". والمهر حق للمرأة واجب على الزوج تكريماً لها، وليس ثمناً للاستمتاع بها كما قد يراه بعض الناس، لأنه مما يتنافى مع كرامة المرأة وإنسانيتها اعتبار المهر مقابل الاستمتاع بها، فهو ليس كذلك بدليل وجوب نصف المهر للمرأة إذا طلقت بعد انعقاد العقد وقبل الدخول بها، فلو كان المهر مقابل الاستمتاع، لما وجب لها أي قدر منه إذا طلقت قبل الدخول لعدم حصول الاستمتاع أن الاستمتاع في الزواج لا يكون من جانب الرجل وحده، بل هو استمتاع متبادل بين الزوجين، فإذا اعتبر المهر مقابل الاستمتاع بالمرأة، لما وجب لها مهر على الإطلاق.

المادة التاسعة عشرة المهر: (أ) المهر كل ما يبذله الزوج لزوجته من مال أو منفعة مشعر بالرغبة في الزواج. (ب) كل ما صح التزامه شرعاً، صلح أن يكون مهراً. (ج) المهر حق خالص للزوجة تنصرف فيه كما تشاء. (د) يجوز تعجيل المهر أو تأجيل بعضه حين العقد. (هـ) يجب المهر بالعقد الصحيح ويتأكد كله بالدخول أو الوفاة. (و) تستحق المطلقة قبل الدخول نصف مهرها فإن لم يسم لها مهر استحققت متعة لا تزيد على نصف مهر مثلها. (ز) التأجيل في المهر ينصرف إلى حين البينة أو الوفاة ما لم يكن هناك شرط أو عرف يقضي بغير ذلك. إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر أصلاً أو قيمة، كان المعول عليه مادون بوثيقة النكاح فإذا لم يدون بها شيء تحاكما إلى عرف البلاد.

ثانياً/ حق الزوجة في بيت الزوجية

يذهب الفقهاء الإحناف إلى أن تجهيز مسكن الزوجية بجميع مشتملاته واجب على الزوج، ولا تطالب به المرأة ولو حصلت على المهر الذي هو حق خالص لها، والسبب في التزام الزوج بتجهيز مسكن الزوجية أنه ملتزم بنفقة الزوجة، وإعداد مسكن الزوجية جزء من النفقة الواجبة للزوجة على زوجها.

لكن فقهاء المالكية يرون أن تجهيز منزل الزوجية يخضع لعرف الناس، وقد جرى عرف الناس على أن تجهيز مسكن الزوجية يكون على الزوجة في حدود المهر الذي تقبضه من زوجها، وقد يتغير عرف الناس في مكان معين، فيكون تجهيز مسكن الزوجية بالتعاون بين الزوجين كل بحسب قدرته وظروفه المادية، مثال ذلك أن يوفر الزوج المكان وتقوم الزوجة بتزويده بالأثاث والأدوات المنزلية. ورأي المالكية يراعي ظروف الناس والحالة الاقتصادية في هذا الزمان، وهو الأول بالتأييد.

وقد يجهز الأب ابنته في حدود المهر الذي قبضه، فيكون الجهاز ملكاً لها بمجرد الشراء من غير خلاف بين الفقهاء. وقد يجهز الأب ابنته من ماله الخاص ويسلمها الجهاز، فيكون ذلك

على سبيل الهبة التي لا رجوع فيها بعد القبض. أما إذا سلم الأب الجهاز لابنته على سبيل عارية الاستعمال، كان الجهاز ملكاً له في حياته ولورثته بعد وفاته.

ثالثاً/ حق الزوجة في النفقة

تعريف النفقة لغة: "هي الصرف انفق ماله أي صرفه"

وفي الاصطلاح: اسم لما يصرفه الإنسان على زوجته وعياله وأقاربه هي ما يلزمهم من غذاء وكسوة ومسكن وخدمة ومصاريف علاج وغير ذلك مما يقضي به الشرع.

ونفقة الزوجة واجبة على زوجها، مسلمة كانت أو غير مسلمة، سواء دخل بها أم لم يدخل بها، موسرة كانت أو غير موسرة. ودليل وجوب النفقة مستمد من القرآن الذي أوجب نفقة العدة للمطلقة، فتكون واجبة على الزوج لزوجته حال قيام الزوجية من باب أولى. وكذلك السنة النبوية، وإجماع فقهاء المسلمين الذي لا يخالف المعقول والمعروف بين الناس وقرر الاسلام المساواة في الحقوق بين الزوجين وخص الزوج ليكون قيما على الأسرة.¹² وقال تعالى "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم."

وسبب وجوب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح قبولها العيش معه في معيشة واحدة، سواء كانت موسرة أو مخالفة له في الدين. لكن التعاون بين الزوجين والمودة والرحمة تفرض على الزوجة إن كانت قادرة أو لها دخل من عملها أن تشترك مع الزوج في نفقات الأسرة، فيعين كلا منهما الآخر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الوطن، فلا يحول دون ذلك أي مانع شرعي أو قانوني، وهذا ما يجري عليه عرف الناس.

ولا تسقط نفقة الزوجة بسبب مرضها، وفي هذه الحالة تعد مصاريف العلاج جزءاً من النفقة الواجبة لها. تشمل النفقة المسكن والطعام والكسوة والعلاج وكل ما به مقومات الحياة. تجب نفقة الزوجة على زوجها المؤسر من تاريخ العقد الصحيح، كما تلزم الزوجة المؤسرة بالنفاق على زوجها وأولادها منه مدة إعمار الزوج، وتقدر النفقة بحسب حال الملزم بها وقت فرضها عسراً أو يسراً. يجوز طلب زيادة النفقة أو نقصانها لتغير حال المنفق أو أسعار البلد أو ظهور مالم يكن ظاهراً من حال الملزم بها.

يحق لكل من الزوجين أن يسكن معه في بيت الزوجية من تجب عليه نفقته شرعاً، مالم يثبت الإيذاء من المشاركة في السكن بحكم من المحكمة المختصة. إذا تنازع الزوجان في النفقة ولا بينة لأحدهما، وكان الزوج حاضراً والزوجة تسكن معه فالقول قوله بيمينه، أما إذا كانت لا تسكن

¹² Abbas Mahmoud Al-Aqqad, *Al-Mar'ah Fi Al-Qur'an* (Kairo: Dar al-Hilal, n.d.), 7.

معها فالقول قولها بيمينها .

فإن كان الزوج غائباً فالقول قوله بيمينه ما لم تكن قد رفعت دعواها بعدم الإنفاق أثناء غيبته فالقول قولها بيمينها. كما تبينها المادة السبعة والعشرون:

- (أ) يجوز للمحكمة أن تفرض نفقة مؤقتة لمن يستحقها شرعاً بناء على طلبه وذلك متى بان لها من مظاهر الحال أو من التحريات رجحان توافر شروط استحقاق النفقة وتقصير من تجب عليه في القيام بالإنفاق ، ويصدر الأمر من المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها موطن مستحق النفقة أو من تجب عليه ويكون الأمر الصادر بفرض النفقة مشمولاً بالنفاذ المعجل
- (ب) يجري تنفيذ الأمر بالطرق المقررة لتنفيذ أحكام النفقة .
- (ج) لكل من ذوي الشأن أن يعترض على الأمر وذلك برفع دعوى بالطرق العادية أمام المحكمة الصادر منها الأمر وفي هذه الحالة ينتهي أثر الأمر بصدر الحكم .
- (د) لا يستحق أي رسم على الطلب بفرض النفقة أو الأمر الصادر بفرضها أو إعلان هذا الأمر أو تنفيذه.

المعول عليه في تقدير النفقة المقدرة المالية للزوج من حيث يسره وعسره، لأنه هو الملتزم بالإنفاق، وهو ما يتفق مع صحيح الدين لقوله تعالى: "لنفق ذو سعة من سعته" يراعى في تقدير النفقة حالة الأسعار والقوة الشرائية للنقود. تشمل النفقة الغذاء والكسوة والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضي به الشرع، وفي الحاجات الضرورية للزوجة ويمكن أن تشمل النفقة أجر الخادم إن كان الزوج ميسور الحال وكانت الزوجة ممن يخدم في بيت أهلها.

في حالة النزاع حول دخل الزوج المدعى عليه، يجب على المحكمة أن تطلب من النيابة العامة إجراء التحقيق الذي يمكنها من بلوغ هذا التحديد، وترسل النتائج إلى المحكمة في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ وصول طلب المحكمة إليها.

يجوز الحجز على الأجور والمرتبات والمعاشات وما في حكمها وفاء لدين النفقة، وفي القانون الليبي إذا امتنع عن النفقة يحجز على ربع المرتب. تعفى دعاوى النفقات وما في حكمها من كافة الرسوم القضائية في كل مراحل التقاضي وفقاً للقانون الليبي. إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم النهائي بالنفقة، وثبت للمحكمة قدرته على الوفاء، أمرته بالوفاء، فإن لم يمتثل حكمت بحبسه مدة لا تزيد على عشرين يوماً.

في حالة التزام بين الديون، تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة وفي حالة التزام بين ديون النفقة الأخرى، يكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج، وتتقدم مرتبته

على سائر ديون النفقة. دين النفقة لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء. ولا يسقط بنشوز الزوجة نفقتها إلا عن الفترة التالية لثبوت النشوز. لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى. الأحكام والقرارات الصادرة بالنفقات وما في حكمها واجبة النفاذ بقوة القانون وبلا كفالة.

الاختلاف على أثاث البيت إذا اختلف الزوجان على أثاث البيت وأدواته. ولا بينة لكل واحد منهما، فما كان صالحاً للرجل أخذه الزوج بعد حلفه وما كان صالحاً للنساء أخذته الزوجة بعد حلفها. وما كان صالحاً لكل من الزوجين اقتسماه عينا، أو قيمة بعد حلفهما ما لم يكن هناك شرط أو عرف يقضي بغير ذلك.

رابعا / عدم التعرض لأموال الزوجة الخاصة بما فلها أن تتصرف فيها كما تشاء.

قد وضع هذا الشرط تلافيا لتقليد بعض الاعراف الغير اسلامية والتي تقرر إن المرأة تفقد اهلية التصرف في اموالها بالزواج فلا تعود قادرة على التصرف في اموالها بالزواج فلا تعود قادرة على التصرف فيها الا بموافقة الزوج وقد وذهب اكثر الفقهاء ومنهم المالكية ان للمرأة كامل الاهلية في التصرفات المالية سواء معاوضة او تبرع مثلها مثل الرجل وبهذا لا يكون للزوج حق التعرض لها في جميع تصرفاتها المالية الا اذا نتج عن هذه التصرفات ما يخل بحقوقه تجاهها او يؤثر في مركزه كزوج كان تدفعها ادارة اموالها الي اهمال بيت الزوجية مثلا وهذا ما اكده المشرع المصري .خامسا/ عدم إلحاق ضرر بما ماديا او معنويا.

قد قسم الله سبحانه وتعالى الحقوق الزوجية والواجبات بما يتفق وطبيعة كل منهما قال تعالى في سورة البقرة آية 228: "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف" فلا يجوز للزوج ضرب زوجته أو شتمها أو التضيق عليها في العيش أو الاضرار بما معنويا كهجرها أو الميل لغيرها أو التلميح بما لا يليق بما من الحديث ويخرج شعورها فقال تعالى: "أن اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا" { سورة النساء الآية 34 } أما إذا كان الرجل متزوجا بأكثر من زوجة عليه أن يعدل بينهن وقال تعالى: "فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة" { سورة النساء ايه 3 } وهنا يقصد التسوية في النفقة من اكل وشرب ومسكن وفي المبيت فالزوج ملزم بعدم إلحاق أي ضرر بزوجه ماديا أو معنويا وإلا كان إثما وتستطيع الزوجة أن تشكوه إلى القضاء لإرجاعه لجادة الصواب وأيضا الزوج لا بد أن يساوي حتى في السفر بين نسائه إن كان متعدد الزوجات حيث ورد في قول السيدة عائشة " إن رسول الله عليه الصلاة والسلام كان إذا أراد السفر أقرع بين نسائه فمن خرج سهمها خرج بها معه."¹³

¹³ Muhammad ibn Ali ibn Muhammad Al-Shaukani, *Nail Al-Authar* (Kairo: Dar al-Hadis, n.d.), Juz VI: 158.

وأيضاً على الزوج حسن معايشة زوجته حتى لا يعكر صفو حياتهما وبالتالي ينعكس على الأسرة.¹⁴

حقوق المرأة في قانون الزواج الإندونيسي

في السياق الإندونيسي، قانون الزواج الإندونيسي كما ورد في القانون رقم 1 لسنة 1974 هو المستوى الوطني بمعنى أن جميع المواطنين يتبعون هذه القواعد.¹⁵ الزواج الإسلامي الذي ينطبق على وجه التحديد على المسلمين في إندونيسيا مثل إنشاء KHI.¹⁶ وتنص المادة 31 على ما يلي:

(1) تتوازن حقوق الزوجة ومركزها مع حقوق الزوج ومركزه في الحياة المنزلية وتكوين الجمعيات في المجتمع. (2) لكل طرف الحق في رفع دعوى قانونية. (3) الزوج هو رب الأسرة وزوجة ربة المنزل. في الآية الأولى، إذا كان من المفهوم أنه على الرغم من أن الزوج هو رب الأسرة، فهذا لا يعني أن مركز الزوج أعلى من وضع الزوجة. لأن موقف الزوجة متوازن مع موقف الزوج. ولكل منهما دور متساو في الحياة الزوجية، وكذلك في الحياة المجتمعية. أولاً/ حق المرأة في المهر

في مجموعة الشريعة الإسلامية، المادة 30 بشأن المهر، يلتزم العريس المرتقب بدفع المهر للعروس المحتملة بالمبلغ والشكل. والنوع متفق عليه من قبل الطرفين. يعتمد تحديد المهر على البساطة والراحة التي توصي بها التعاليم الإسلامية. تم منح المهر مباشرة للعروس وأصبح منذ ذلك الحين حقها الشخصي.

ثانياً/ حق المرأة في النفقة

توضح المادة 79 من تجميع الشريعة الإسلامية أن حقوق الزوجة ووضعها متوازنة مع حقوق ومكانة الزوج في الحياة المنزلية وتكوين الجمعيات التي تعيش معا في المجتمع.¹⁷ وتوضح المادة 80 من القانون الإسلامي أن الزوج ملزم بتوفير التعليم الديني لزوجته وتوفير فرص لتعلم المعرفة المفيدة والمفيدة للدين والنصرة والأمة.

¹⁴ Muhammad Musthafa Al-Bajkani, *Manhaj Al-Qur'an Al-Karim Fi Taqrir Al-Ahkam* (Libya: al-Dar al-Jamahiriyah li al-Nashr wa al-Tauzi', 1993), 102.

¹⁵ Khoirul Hadi Al-Asyari, Muhaimin, and Qurrotul Ainiyah, "Objektifikasi Hukum Perkawinan Islam Di Indonesia Perspektif Maqasid Syar'iyah Upaya Dari Integrasi Keilmuan Keislaman," *Yudisia: Jurnal Pemikiran Hukum Dan Hukum Islam* 71, no. 1 (2016): 202, <https://doi.org/http://dx.doi.org/10.21043/yudisia.v7i1.2137>.

¹⁶ Al-Asyari, Muhaimin, and Ainiyah, 219.

¹⁷ Presiden Republik Indonesia, "Kompilasi Hukum Islam" (1984).

(4) يتحمل الزوج حسب دخله: أ. المسكن والكسوة والإقامة للزوجة. ب. نفقات الأسرة وتكاليف العلاج والنفقات الطبية للزوجات والأطفال ؛

ج. الرسوم الدراسية للأطفال.¹⁸

مسؤولية توفير الإقامة: المادة 81:

(1) يوفر الزوج محل إقامة لزوجته وأولاده أو لزوجته السابقة التي لا تزال في العدة.

(2) المسكن يعني مسكن مناسب للزوجة وهي في رباط النكاح، أو في العدة أو العدة بالوفاة.

(3) توفير مسكن لحماية زوجته وأولاده من تدخل الآخرين، حتى يشعروا بالأمن والأمان. يعمل

السكن أيضا كمكان لتخزين الثروة ، كمكان لترتيب وترتيب الأدوات المنزلية.

(4) يجب على الزوج أن يكمل الإقامة وفقا لقدرته وأن يتكيف مع ظروف بيئته المعيشية ،

سواء في شكل معدات منزلية أو غيرها من المرافق الداعمة.¹⁹

ثلثا/ حق المرأة في الاموال المشتركة

المادة (٨٥):

وجود ملكية مشتركة في الزواج لا يستبعد إمكانية وجود ممتلكات تخص كل زوج أو زوجة.

المادة (٨٦):

(1) لا يوجد أساسا خلط بين ممتلكات الزوج وممتلكات الزوجة بسبب الزواج. (2) تبقى أموال

الزوجة حقا للزوجة وتسيطر عليها سيطرة كاملة، فتظل أموال الزوج حقا للزوج وتسيطر

عليها سيطرة كاملة.

المادة (٨٧):

(1) تكون ممتلكات كل من الزوج والزوجة والممتلكات التي يكتسبها كل منهما كحق أو ميراث

تحت سيطرة كل منهما، شريطة ألا يحدد الطرفان خلاف ذلك في اتفاق الزواج.

(2) للزوج والزوجة الحق الكامل في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد ممتلكات بعضهما البعض في

شكل منح أو هدايا أو صدقات أو غيرها.

تحليل الفقه الإسلامي عن حقوق الزوجة في قوانين الزواج بليبيا وإندونيسيا

أن حقوق المرأة في الزواج في ليبيا واردة في قانون الزواج رقم 10 لعام 1984 المادة 17

التي تنص على أن للزوجة الحق في كسب العيش، ولها الحقوق الكاملة في إدارة أموالها ويحظر على

الزوج إيذاء زوجته. في اندونيسيا تم تنظيم حقوق وواجبات الزوج والزوجة في القانون الزواج رقم 1

¹⁸ Presiden Republik Indonesia.

¹⁹ Presiden Republik Indonesia.

لسنة 1974 في المواد من 30 إلى 34. التي تنص في المادة 30 على أن الزوج والزوجة يتحملان التزاما نبيلًا بدعم الأسرة التي هي المفصل الأساسي لنسيج المجتمع.

المادة 32 في الأسرة، يجب أن يكون للزوج والزوجة مكان إقامة دائم، وهذا ما يحدده الزوج والزوجة. المسكن المعني هناك مسكن يمكن زيارته من قبل الزوج والزوجة وكذلك أطفالهما. وإذا نظرنا إلى الوراء في المادة 31، نجد في تلك المادة أن الزوج والزوجة ملزمان بإعالة الأسرة المعيشية التي هي المفصل الأساسي لهيكل المجتمع. لذلك، يجب أن يكون لديهم مكان إقامة دائم، حيث يتم تحديد مكان الإقامة من قبل الزوج والزوجة. وفيما يتعلق بالمادة 33، يجب على الزوج والزوجة أن يحبا بعضهما البعض، وأن يحترما، وأن يكونا مخلصين، وأن يقدم كل منهما للآخر المساعدة الخارجية والعقلية.

والمادة 34، يجب على الزوج حماية زوجته وتوفير جميع احتياجات الأسرة وفقا لقدرتها، ثم يجب على الزوج إدارة شؤون الأسرة قدر الإمكان. يجب أن يكون الزوج قادرا على توفير الشعور بالأمان والراحة لأسرته. وأيضا يجب على الزوج توفير جميع احتياجات الحياة الزوجية، سواء الزوج أو الأطفال حسب قدرته. وبالمثل، فإن الزوجة ملزمة بإدارة شؤون منزلها قدر الإمكان.

بناء على المناقشة أعلاه، من المعروف أن حقوق الزوجات في القوانين الليبية والإندونيسية لها أوجه تشابه واختلاف. والمعادلة هي أن للزوجة الحق في مهر الزواج والعيش والحق في إدارة ممتلكاتها، كما هو موضح أدناه.

ما يميز مرة أخرى بين القانونين الليبي والإندونيسي هو وجود الحق عدم التعرض لأموال الزوجة الخاصة بها فلها ان تصرف فيها كما تشاء. فهذا الحق تساوى بالقانون في إندونيسيا في قسم الملكية المشتركة، يوضح أن ممتلكات الزوجة تظل حقا للزوجة وتسيطر عليها بالكامل. للزوج والزوجة الحق الكامل في اتخاذ إجراءات قانونية ضد ممتلكات بعضهما البعض في شكل منح أو هدايا أو صدقات أو غيرها.

بناء على حقوق الزوجات في قانون الزواج، من المعروف أن تفسير المهر في قانون الزواج في ليبيا أكثر تفصيلا من قانون الزواج في إندونيسيا. في قانون الزواج في ليبيا تشمل النفقة المسكن والطعام والكسوة والعلاج وكل ما به مقومات الحياة. ويبينها أيضا في قانون الزواج في إندونيسيا. في حالة النزاع حول دخل الزوج المدعى عليه، يجب على المحكمة أن تطلب من النيابة العامة إجراء التحقيق الذي يمكنها من بلوغ هذا التحديد، وترسل النتائج إلى المحكمة في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ وصول طلب المحكمة إليها.

يجوز الحجز على الأجور والمرتبات والمعاشات وما في حكمها وفاء لدين النفقة، وفي القانون الليبي إذا امتنع عن النفقة يحجز على ربح المرتب. بينما في إندونيسيا لا توجد عمليات إعدام في المحاكم بشأن نزاعات الأجور. ولكن فيما يتعلق بالملكية المشتركة، فإن قانون الزواج في إندونيسيا يفسر ذلك في حين أن قانون الزواج في ليبيا لا يفسر ذلك.

في قانون الزواج الليبي وجود الحق عدم إلحاق ضرر بها ماديا او معنويا. في القانون في إندونيسيا لا يحدد ذلك ولكن في آخر يتم شرح أن الزوج والزوجة يجب أن يحبا ويعتزا ببعضهما البعض.

واستنادا إلى قوانين الزواج في ليبيا وإندونيسيا، يصف التقرير الزوج بأنه المعيل والزوجة بأنها المعيل. في الحيز الاسمي، يعدل كلا القانونين قدرة الزوج على إعالة زوجته. وهو مبني على القرآن سورة الطلاق الآية: 7: لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا ءَاتَاهَا ۚ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا.

إن عدم وجود حكم يشرح المقدار الخاص للمعيشة يظهر مدى مرونة الإسلام في وضع قواعد النفقة.²⁰ واستنادا إلى استخدام نظرية الشريك الكلي، يتحمل الأزواج مسؤولية إعالة أنفسهم بسبب أدوارهم وواقعهم الاجتماعي. تميز المنشآت الثقافية في المجتمعين الليبي والإندونيسي بين عمل الذكور والإناث. فالرجال خلقوا للعمل في القطاعين العام والإنتاجي، في حين خلقت النساء للعمل في القطاعين المنزلي والإنجابي.²¹

لا يمكن الإنكار أن تحديد حقوق الزوجات في القانون هو تأثير التعاليم الإسلامية القائمة على القرآن والحديث وآراء العلماء. ذلك لأن الزواج من أمر ديني أمره الإسلام للعبادة.²² فيما يتعلق بوجوب الزوج معاشره الزوجات بالإحسان والعدل يعتمد على القرآن سورة النساء الآية 19: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَنْدَحِبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا (19)

²⁰ Ahmad Rajafi, "Reinterpretasi Makna Nafkah Dalam Bingkai Islam Nusantara," *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 13, no. 1 (2018): 105, <https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v13i1.1187>.

²¹ Rajafi, 114.

²² Zulkarnain Rizal, Istiqomah Liliek, and Andini Pratiwi Pusphito, "Nafkah Masa Tunggu Istri Di Talak Ba'in Kubra Dalam Keadaan Hamil Menurut Kompilasi Hukum Islam," *Jurnal Ilmu Hukum Universitas Jember* 1, no. 1 (2014): 2.

فعلى الزوج أن يعاشر زوجته بالمعروف، من الصحة الجميلة، وكف الأذى وبذل الإحسان، وحسن المعاملة، ويدخل في ذلك النفقة والكسوة ونحوهما، فيجب على الزوج لزوجته المعروف من مثله لمثلها في ذلك الزمان والمكان، وهذا يتفاوت بتفاوت الأحوال.²³

وتتعلق بالرزق والنفقة موضحة في سورة البقرة الآية 228: ²⁴ وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ

وللنساء على بعولتهن من الحقوق واللوازم مثل الذي عليهن لأزواجهن من الحقوق اللازمة والمستحبة. ومرجع الحقوق بين الزوجين يرجع إلى المعروف، وهو: العادة الجارية في ذلك البلد وذلك الزمان من مثلهما، ويختلف ذلك باختلاف الأزمنة والأمكنة، والأحوال، والأشخاص والعوائد. وفي هذا دليل على أن النفقة والكسوة، والمعاشرة، والمسكن، وكذلك الوطاء - الكل يرجع إلى المعروف، فهذا موجب العقد المطلق. وأما مع الشرط، فعلى شرطهما، إلا شرطا أحل حراما، أو حرم حلالا.²⁵

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن حقوق المرأة في الزواج في ليبيا واردة في قانون الزواج رقم 10 لعام 1984 المادة 17 التي تنص على أن للزوجة الحق في كسب العيش، ولها الحقوق الكاملة في إدارة أموالها ويحظر على الزوج إيذاء زوجته. حقوق الزوجات في إندونيسيا منصوصة في القانون رقم 1 لعام 1974 بشأن الزواج في المادة 34 "الأزواج ملزمون بحماية زوجاتهم وتوفير جميع مستلزمات الحياة الزوجية وفقا لقدراتهم." وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 20 من مجموعة الشريعة الإسلامية على أن حق الزوجة في الحصول على النفقة وتوجيه الزوج والحق في الدراسة. وبناء على ذلك، تمنح قوانين الزواج في ليبيا وإندونيسيا حقوقا متساوية للزوجات فيما يتعلق بالنفقة. ينص القانون الليبي بشكل أكثر صراحة على أن للزوجة حقوقا كاملة في إدارة ممتلكاتها ويحظر على الأزواج إيذاء

²³ Syaiful Anwar, "Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974," *Jurnal Kajian Islam Al-Kamal* 1, no. 1 (2021): 92, <https://ejournal.staika.ac.id/index.php/alkamal/article/view/6>; Al-Sa'ady, "Tafsir Al-Sa'ady," *surahquran.com*, accessed July 4, 2023, <https://surahquran.com/aya-19-sora-4.html>.

²⁴ Anwar, "Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974," 92.

²⁵ Al-Sa'ady, "Tafsir Al-Sa'ady," *surahquran.com*, accessed July 4, 2023, <https://surahquran.com/Explanation-aya-228-sora-2.html>.

زوجاتهم. بينما في قانون الزواج في إندونيسيا لا يذكر هذا صراحة ولكن في المادة الأخرى تشرح أن الزوج والزوجة يجب أن يحبا ويعتزا ببعضهما البعض. إذا كان قانون الزواج في إندونيسيا ينص على أن الزوج ملزم بتوجيه زوجته ومنحها فرص التعلم، فإن قانون الزواج الليبي لا يحدد ذلك. حقوق الزوجة في قانوني الزواج بليبيا وإندونيسيا مطابقة بالفقه الإسلامي لأنها منصوطة في القرآن والحديث.

المراجع

- Al-Aqqad, Abbas Mahmoud. *Al-Mar'ah Fi Al-Qur'an*. Kairo: Dar al-Hilal, n.d.
- Al-Asyari, Khoirul Hadi, Muhaimin, and Qurrotul Ainiyah. "Objektifikasi Hukum Perkawinan Islam Di Indonesia Perspektif Maqasid Syar'iyah Upaya Dari Integrasi Keilmuan KeIslaman." *Yudisia: Jurnal Pemikiran Hukum Dan Hukum Islam* 71, no. 1 (2016): 199–237.
<https://doi.org/http://dx.doi.org/10.21043/yudisia.v7i1.2137>.
- Al-Bajkani, Muhammad Musthafa. *Manhaj Al-Qur'an Al-Karim Fi Taqir Al-Ahkam*. Libya: al-Dar al-Jamahiriyah li al-Nashr wa al-Tauzi', 1993.
- Al-Sa'ady. "Tafsir Al-Sa'ady." surahquran.com. Accessed July 4, 2023.
<https://surahquran.com/aya-19-sora-4.html>.
- . "Tafsir Al-Sa'ady." surahquran.com. Accessed July 4, 2023.
<https://surahquran.com/Explanation-aya-228-sora-2.html>.
- Al-Sanusy, Jalal al-Thahir. "Musykilat Al-Jinsiyyah Wa Atsaruha Fi Dhau Qanun Al-Ahwal Al-Syakhshiyyah Fi Libya." UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, 2021. <http://etheses.uin-malang.ac.id/25444/>.
- Anwar, Syaiful. "Hak Dan Kewajiban Suami Istri Dalam Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974." *Jurnal Kajian Islam Al-Kamal* 1, no. 1 (2021): 82–98.
<https://ejournal.staika.ac.id/index.php/alkamal/article/view/6>.
- Astutik, Lilis Hidayati Yuli, and Muhammad Ngizzul Muttaqin. "Positifkasi Hukum Keluarga Di Dunia Muslim Melalui Pembaharuan Hukum Keluarga." *Islamika: Jurnal Ilmu-Ilmu Keislaman* 20, no. 1 (2020): 55–65.
<https://doi.org/https://doi.org/10.32939/islamika.v20i01.562>.
- Dessy Asnita, Fika Andriana, Agustinar &. "Istri Bergaji: Analisis Peran Wanita Bekerja Dalam Meningkatkan Ekonomi Keluarga." *Al-Qadha: Jurnal Hukum Islam Dan Perundang-Undangan* 8, no. 1 (2021): 13–32. <https://doi.org/10.32505/qadha.v8i1.2800>.
- Fitri, Abd. Basit Misbachul. "Hak Dan Kewajiban Suami Isteri Dalam Islam Dan Hukum Perkawinan Di Indonesia." *Usratuna: Jurnal Hukum Keluarga Islam* 3, no. 1 (2019): 49–67.
<https://doi.org/10.29062/usratuna.v3i1.154>.
- Libya, Hukumah. Qanun Raqm 10 li Sanah 1984 bi Sha'n al-Ahkam al-Khassah bi al-Zawaj wa al-Thalaq wa Atharihimah (1984).

- <http://itcad.gov.ly/wp-content/uploads/2015/12/law10-year1984.pdf>.
- Muhammad ibn Ali ibn Muhammad Al-Shaukani. *Nail Al-Authar*. Kairo: Dar al-Hadis, n.d.
- Musyafa'ah, Nur Lailatul. "Studi Hukum Perkawinan Islam Di Indonesia Perspektif Gender." *AL-HUKAMA'* 4, no. 2 (2014): 409–30.
- Muttaqin, Muhammad Ngizzul, and Nur Fadhillah. "Hak Ijbar Wali Tinjauan Maqashid Syari'ah Dan Antropologi Hukum Islam." *Journal de Jure* 12, no. 1 (2020): 102–19.
- Nikmah, Roykhatun. "Dialektika Status Wanita Dalam Pembaharuan Hukum Keluarga Di Indonesia." *BUANA GENDER: Jurnal Studi Gender Dan Anak* 5, no. 1 (2020): 38–54. <https://doi.org/10.22515/bg.v5i1.3081>.
- Presiden Republik Indonesia. *Kompilasi Hukum Islam* (1984).
- Rajafi, Ahmad. "Reinterpretasi Makna Nafkah Dalam Bingkai Islam Nusantara." *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 13, no. 1 (2018): 97–120. <https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v13i1.1187>.
- Ramdan Wagianto, and Moh. Sa'i Affan. "Reviewing Hak-Hak Perempuan Dalam Reformasi Hukum Keluarga Islam Di Indonesia Dan Tunisia." *Asy-Syari'ah: Jurnal Hukum Islam* 8, no. 2 (2022): 81–102. <https://doi.org/10.55210/assyariah.v8i2.825>.
- Rizal, Zulkarnain, Istiqomah Liliek, and Andini Pratiwi Pusphito. "Nafkah Masa Tunggu Istri Di Talak Ba'in Kubra Dalam Keadaan Hamil Menurut Kompilasi Hukum Islam." *Jurnal Ilmu Hukum Universitas Jember* 1, no. 1 (2014): 1–10.
- Syaidun, Syaidun. "Tinjauan Hukum Islam Terhadap Nafkah Keluarga Dari Istri Yang Bekerja." *Al-Mabsut: Jurnal Studi Islam Dan Sosial* 13, no. 1 (2019): 89–104. <http://www.ejournal.iaingawi.ac.id/index.php/almabsut/article/view/339>.
- Syitiir, Jaziyah. "Nadhrāh Nisawīyyah Li Dustur Qawānin Al-Akhwal Al-Syakhsiyyah Fi Libya." *Friedrich Ebert Stiftung*. German, October 2020. <https://mena.fes.de/ar/blog-ar/singleblog-ar/-نظرة-نسوية-وقد-اتجه-المشرع-الليبي-في-عدم-#:~:text=اللدستورية-قوانين-الأحوال-الشخصية-في-ليبيا-وجود-نص-في-القانون>.
- Widodo, Supardi, Abd Rahim Yunus, and Syamzan Syukur. "Perjuangan Negara-Negara Muslim Untuk Mencapai Kemerdekaan Dari Penjajahan Barat Di Era Modernisasi Abad XX." *Al-Tdabbur: Jurnal Kajian Sosial, Peradaban Dan Agama* 8, no. 2 (2022): 193–208. <https://doi.org/http://dx.doi.org/10.46339/altadabbur.v8i2.947>.